تقارير ندوات قرطبة

تقرير لورشة تفاعلية من أجل رؤية مستقبلية لسياسات وطنية بديلة

تطور الظاهرة السلفية في تونس المعاصرة: الواقع والمآلات

تونس، 7 - 8 مارس 2018

تحرير | احميده النيفر

رابطة تونس للثقافة والتعدد
Ligue de Tunisie pour la Culture et la Pluralité
League of Tunisia for Culture and Plurality
مؤسسة قرطبة بجنيف
Cordoba Foundation of Geneva - Fondation Cordoue de Genève

© مؤسسة قرطبة بجنيف ورابطة تونس للثقافة والتعدد، 2018

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél. : +41 (0) 22 734 15 03
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

Ligue de Tunisie pour la Culture et la Pluralité
18 Rue Ibn Khaldoun
Le Bardo, Tunis
ligue.tunisie@gmail.com
www.facebook.com/culture.pluralite

تقرير لورشة تفاعلية من أجل رؤية مستقبلية لسياسات وطنية بديلة

تطور الظاهرة السلفية في تونس المعاصرة: الواقع والمآلات

تونس، 7 - 8 مارس 2018

تحرير: احميده النيفر

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

لهذا التقرير مشتركة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ورابطة تونس للثقافة والتعدد. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان: الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو ورابطة تونس للثقافة والتعدد أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, Ligue de Tunisie pour la Culture et la Pluralité 2018

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

رابطة تونس للثقافة والتعدد

تعمل بوسائل التوعية المدنية المختلفة على إرساء الاعتقاد بأنه لا مجال لأية قوة سياسية مهما كان مشربها الأيديولوجي أن تتحرك إلا تحت السقف الذي حددته الثورة. يمكن اختصا ر هذا السقف في مبدأين: يتمثل الأول في أن الحقل السياسي لا يمكن أن يصادَر لفائدة حزب أو حركة أو فصيل، ويتمثل الثاني في تحييد عنف الدولة المنظم عن دائرة الصراع السياسي بما يجعلها تقوم بدورها كاملا في حفظ السلم والأمن الاجتماعيين. غايتنا من هذا التوجه وما يقتضيه من عمل هو أن تصبح الدولة، من خلال مؤسساتها، الأداة المثلى لإدارة الصراع السياسي الاجتماعي في كنف احترام السقف المشترك.

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

مؤسسة قرطبة بجنيف ____ 2

رابطة تونس للثقافة والتعدد ____ 2

برنامج شمال أفريقيا ____ 2

المحتويات ____ 3

1. المقدمة ____ 4

2. السياسة والتعدد السلفي ____ 4

3. السلفية في تونس واقعًا وتاريخًا ____ 5

4. دوائر الإدماج الأربع ____ 7

5. التوصيات ____ 8

أولا: العلاقة بالدولة ____ 8

ثانيا: تأهيل الأئمة والخطاب المسجدي ____ 9

ثالثا: الجمعيات الدينية ____ 9

رابعا: التعليم والإعلام ____ 9

الحوصلة ____ 9

1. المقدمة

أشرفت مؤسسة قرطبة بجنيف بمشاركة رابطة تونس للثقافة والتعدد ووزارة الخارجية السويسرية على ورشة تفاعلية دامت يومي 7 و8 مارس 2018 بمنطقة "قمرت" بالضاحية الشمالية لتونس العاصمة موضوعها "تطور التيار السلفي في تونس: الواقع والمآلات".

يتصل العنصر التوجيهي الأبرز في هذه الورشة بالخلفية التي تدفع مؤسسة قرطبة بجنيف للاهتمام بالمشهد السلفي في العالم العربي عموما وتونس خصوصا مواكبة منها ومن وزارة الخارجية السويسرية لاستتباعات "الربيع العربي" والاهتمام بالفاعلين المنخرطين حديثا في العمل السياسي.

هدف المؤسسة من هذه الورشة التفاعلية هو الإسهام في فهم أعمق لسياق نشأة التيار السلفي في تونس وتحليل موقعه في المجتمع وتفاعلاته مع التيارات الأخرى ضمن التحولات التي تميز المشهد السياسي التونسي.

هي مقاربة لتحصين الانتقال السياسي في تونس نتيجة ما يتوفر من مظاهر "المساواة بين السلفية والجهادوية" وما يحصل من تجاهل "لتطور الجماعات السياسية السلفية غير العنيفة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل".

يتنزّل هذا النشاط ضمن مسعى ترشيد الخلاف من خلال توفير فضاء للتواصل والعمل المشترك القادر على تجاوز منطق المساواة في الحكم على مختلف مكونات الطيف السلفي دون تمييز يُذكر. هو من جهة أخرى مساعدةُ مختلف الأطراف السياسية، (الرسمية والمعارضة وممثلي المجتمع المدني والشخصيات والمنظمات الفاعلة) على تحويل حدّة الخلاف مع ممثلي الظاهرة السلفية خاصة منهم المنخرطين في عملية المشاركة السياسية والتي يمكن أن تؤدي إلى العنف إلى تعامل موضوعي وعقلاني قادر على التوصّل في هذا الخصوص إلى رؤية مستقبلية لسياسات وطنية بديلة في تونس.

كان المنطلق العملي المباشر لهذه المقاربة التمييزية متمثلا في قبول ثلاث أوراق بحثية عن تطور التيار السلفي بتونس. انجز الأوراقَ ثلاثةُ باحثين تونسيين من خلفيات فكرية متباينة اهتمت واحدة بنشأة الظاهرة وتاريخها وفرضيات بقائها بينما اهتمت الثانية بتشكّلها ومسارها ومآلها في حين قامت الثالثة بدراسة ميدانية تفترض وتستشرف بروز خطّ سلفي ثالث في تونس.

تمكنت كل واحدة من هذه الأوراق من الإسهام في فهم الظاهرة السلفية وتطورها وديناميتها الداخلية وجانب من تمظهراتها الدعوية والاجتماعية والسياسية بما يساعد على فهم جماعي مشترك للظاهرة تعزيزا للإدماج السياسي والتماسك الاجتماعي.

2. السياسة والتعدد السلفي

ناقش الجزءَ الأول من أعمال الورشة التفاعلية الخاصة بدراسة تطور الظاهرة السلفية في تونس المعاصرة الأوراقَ البحثية الثلاث فيما اختارته من فرضيات بحثٍ وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات.

شارك في هذا النقاش جمع من الكفاءات الوطنية المتنوعة في مشاربها الفكرية والسياسية منهم أكاديميون ودارسون اجتماعيون ونفسيون إلى جانب مسؤولين سياسيين من مواقع فكرية وإيديولوجية مختلفة إضافة إلى فاعلين مباشرين للمشهد السلفي التونسي.

كشف النقاشُ في مرحلته الأولى وضعَ الحالة الدينية عموما في تونس وما عرفته من خصائص منذ قيام دولة الاستقلال في خمسينات القرن العشرين. في هذا المستوى أبرز نقاش الحاضرين للأوراق البحثية الثلاث الجوانب الأساسية التي تفسر الظاهرة السلفية في تونس المعاصرة وتضيء طبيعتها وخصائصها وهي:

1. سياسات الدولة الخاصة بالمجال الديني.
2. خاصية الحقل الديني التونسي.
3. الطبيعة التعددية للسلفية التونسية.

* بالنسبة إلى الجانب الأول فقد وقع التأكيد على احتكار الدولة التونسية منذ الاستقلال للمجال الديني وذلك بمأسسته التوظيفية وجعله تحت أنظار السلطة السياسية والمراقبة الأمنية بما أدّى إلى تعطيل قدرات المجال التديني العلمية والمجتمعية والاجتهادية.

* مقابل هذا الاحتكار الرسمي فقد أثبت الجانب الثاني أن الحقل الديني التونسي، رغم مصاعب استتباعه، بقي مُتحركا مما أنتج تعبيرات تدينية عديدة من أهمها التدين الفرداني والسلفية السلوكية ونشاط خط الدفاع الأخير المتميز باهتمامه الأساسي بالمحافظة ع لى القرآن الكريم يضاف إلى مُتغيرَيْن اثنين هامين: تيار العولمة وما انجرّ عنه من ظهور سلفيات جديدة وافدة ثم ما أدّت إليه الأحداث الثورية في تونس بعد سنة 2011.

* بيّن النقاش في الجانب الثالث أن السلفية في تونس سلفياتٌ غير أن هذا التعدد لم يُؤَدِ إلى ظهور كتابات وتنظيرات مميزة تعبر عن هوية واضحة ورؤية دقيقة ومعرفة خاصة تمكن الناس من التعرف عليهم والتمييز بينهم. أنتج هذا العجز التأصيلي والفكري قصورا في التواصل وفي تحديد الوضع القانوني الذي ينبغي تنزيل السلفية في تونس ضمنه.

الحصيلة التركيبية الأولى لهذه الجوانب تفيد بأننا في تونس أمام مشهد سلفي مركَّب يواجه مصاعب حقيقية في الاندماج رغم ما عبرت عنه بعض فصائله من رغبة واضحة في العمل السياسي القانوني. في هذا لم يتردد أحد المشاركين في الورشة ممن يمثل تيارا "سلفيا" من التصريح: "بأننا نريد الديمقراطية ولكن الديمقراطية لا تريدنا".

على هذا يمكن اعتبار أن السلفية في تونس تعاني من مصاعب فكرية وهيكلية أدَّت إلى تعثرات سياسية وقانونية حقيقية وأن ما قامت به من جهود بقي محدودا جدا خاصة فيما يحقق لها تعريفا واضحا تُنهي به الالتباس بينها وبين التطرف والعنف والإرهاب.

هذا ما يتيح لنا التأكيد على أن السلفية التي أثبتت قدرة على الاستقطاب بقيتْ تعاني من مصاعب ذاتية ثلاثة هي أنها: حركة دون قيادات كبرى وازنة وأن جهودها العلمية الفقهية التأصيلية غائبة وأن الوضع التونسي الحديث والمعاصر غير مستسيغ للخطاب السلفي لما لديه من أحكام نمطية عن التدين عامة وعن الحركات الدينية الوافدة والمنظمة بصورة خاصة.

مُؤدى هذا التشخيص هو أن الظاهرة السلفية في تونس هي، في أفضل الحالات، غير واضحة المعالم لدى عموم الباحثين المهتمين بالوضع السياسي والاجتماعي. أما بقية القوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية وخاصة منها الرسمية فهي مُعْرِضة عن الظاهرة ومتوجسة منها لاتهامها لها بتهم من أبرزها استعمالها للعنف والعمالة للأجنبي.

لهذا صار من الضروري اعتبار أن السلفية في تونس "ظاهرة-إشكالية" وجديّة في نفس الوقت وهي بذلك تتطلب عناية نوعية لا صلة لها بالتبسيط أو القمع لكونهما يُفاقمان من أخطارها في المدى المتوسط إن لم يكن في المدى القريب.

السؤال الذي يطرح نفسه بعد المداولة التحليلية التي توصلت لها أعمال الورشة في قسمها الأول يتعلق بضرورة تحديد طبيعة الظاهرة السلفية في تونس: هل هي مدرسة عقدية - فقهية أم جمعية خيرية أم تيار سياسي وطني أم هي امتداد حركي لسلفية إقليمية أم هي صنيعة قوى دولية لها غايات استراتيجية لعموم المنطقة؟

تتأكد أهمية هذا السؤال في ضوء مصاعب التحوّل الديمقراطي الذي تشهده تونس وما يصاحبه من عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية فضلا عن التحديات الأمنية الحقيقية. ذلك أن أيّا من المسارات الممكنة المتاحة للظاهرة يبقى رهين الإجابة الواضحة والفعلية عن هذا السؤال الرئيسي. بدون ذلك يصعب التوقّي من الأسوأ والوصول إلى الأفضل كما يتعذر تأطير الحالة السلفية التونسية في سياق إدماجها ضمن المشهد الوطني.

3. السلفية في تونس واقعًا وتاريخًا

انطلق الجزء الثاني من أعمال الورشة من إجابات أصحاب الأوراق البحثية الثلاث عن مداخلات المشاركين بخصوص فرضيات أبحاثهم الثلاثة وخلاصاتها وما ورد فيها من معطيات. اتجهت مناقشات المتدخلين في هذا الطور الثاني من الورشة للإجابة عن سؤال أساسي ثانٍ مرتبط بإمكان إرساء فضاء للوساطة بين ممثلي التيار السلفي وممثلي الحكومة والمجتمع المدني. جوهر السؤال كان: "لماذا فشلت التجربة السياسية للسلفية في تونس؟" علما أن الأحداث الثورية لسنة 2011 وما تلاها كشفت حضورا سلفيا واضحا في تونس وانتظاما سياسيا متعددا لكن مع نتائج هزيلة جدا.

لهذا اتجهت المناقشات في هذا الطور من الورشة إلى محاور ثلاثة هي:

1. هوية التيار السلفي وكيفية تصنيف مكوناته كما تتوفر في الواقع
2. الجذور التاريخية للظاهرة في مستواها العام (الإسلامي) والخاص (التونسي)
3. المآلات المتوقعة لهذا التيار بمختلف مكوناته بناء على الاعتبارات التاريخية والمفهومية ولكن بناء خاصة على ما هو قائمٌ فعلا في المجال الواقعي وطنيا.

تركزت جملة المداخلات والملاحظات النقدية والتعقيبات التي أثْرَتْ هذا القسم في خمسة محددات محورية تسهم جديّا في التعامل مع الظاهرة السلفية بفهم طبيعة الاضطرابات الحالية والتنبؤ بالسيرورة المحتملة للحقل الديني والسلفي خاصة.

نوجز هذه المحددات فيما يلي:

- لا يُسهِّل تعدد مكونات الظاهرة السلفية في تونس عملية تصنيفها علما أن التعدد وحالة سيولة السلفية لا تختلف عن تشتت الحركات الراديكالية في العالم فهي أمر عام فلا يخص السلفيين وحدهم. لكن الإشكال الذي يواجه السلفية هو التصنيف التبسيطي الذي لا يرى فرقا حقيقيا بين مكونات التيار السلفي لأنه يعتبر مختلف توجهاتها مؤدية في كافة الحالات إلى التكفير والعنف. هذا التبسيط لا يُولي أهمية لوجود مجموعتين مميزتين وفعليتين لا ينبغي الخلط بينهما: مجموعة عُنفية جهادية (مثل أنصار الشريعة وداعش) ومجموعة حركية سياسية (مثل الأحزاب السلفية والجمعيات ذات الخلفية الدينية-السلفية).
- لتجاوز التبسيط التصنيفي الذي لا يساعد على تأطير الحالة السلفية في تونس كما لا يعين على تأطير الحالة الدينية العامة لاحقا ينبغي التوقف عند خاصيتين هامتين للسلفية في تونس هما:

* فقدانها للقيادات القادرة على التنظير والتوجيه والمراجعة وهو ما جعل العناصر السلفية التونسية أقرب للقوة العاملة التنفيذية أو كما قيل عنها أنها "إنكشارية الجهاد" (**Les Fantassins du Jihad**) التي تُوَظَّف في سياقات وصراعات محلية وإقليمية.

* هناك معطيات ووثائق هامة تفيد أن أجزاء من السلفية الجهادية مُخترقة أو مُصْطَنعة وأن جهات رسمية **هي التي** وراء هذا الاختراق ووراء أنواع أخرى من الاختراق قد تكون أخطر من السلفية الجهادية (المدخلية والأحباش).

- توفرت للسلفيين في تونس منذ سنة 2011 حرية الحركة وقدرة على النشاط العلني الذي وجد إقبالا نسبيا من التونسيين (مثل الخيمات الدعوية - النشاط المسجدي - المؤتمرات). لكن السلفيين لم يستفيدوا إيجابيا من هذا المناخ نتيجة أولوياتهم التي وضعتهم في علاقة صدام مع الدولة والمجتمع. كان اختيارهم واضحا في الحرص على السيطرة على المجال الديني في المساجد خاصة وفي بعض الجمعيات. ذلك أدى إلى مأزق صنعته إرادة الاستحواذ على المرجعية الدينية في البلاد الأمر الذي ألَّبَ عليهم السلطة السياسية الحاكمة والقوى العلمانية لما صاروا يمثلونه من خطر سياسي ومؤسساتي أعاد للدولة مهمتها في أن تكون المشرف الوحيد على المجال الديني.
- لا يبدو أن تصنيف مكونات التيار السلفي من خارجه كافٍ للوصول إلى تحديد سياسات إدماجية ناجعة في تونس. لذا يكون الاقتصار على دراسة نشأة هذا التيار وتطوره التاريخي وتحولاته و**التعرف على** بعض أعلامه وقياداته مفيدا في حدود ما يبيِّنُه مما للظاهرة من جذور قديمة لكن تصنيف الظاهرة من الداخل ضروري ولا يقلُّ أهمية عن التصنيف الخارجي باعتبار ما يكشفه من خصوصياتها التنظيمية والفكرية وقدراتها التحولية.
- ما عبّر عنه بعض أعلام السلفية في تونس المعاصرة من مواقف ومن مراجعات مثل ما صدر ويصدر من البشير بن حسن ومثل ما صدر عن السلفية الحزبية القانونية يعتبر أملا ممهدا لمشروع إدماج هام لا إقصاء فيه. هي مبادرات مشجعة إذ تأكد العنصر الداعم لهذه المقاربة الإصلاحية والمتمثل في القدرة على نقد الذات والانخراط في العمل القانوني الذي لا يُنكِر الدولة القائمة وقوانينها.
- ما تفيده القراءة التاريخية المعمقة للظاهرة السلفية سواء في سياقها التراثي - العقدي والسياسي الوسيط (الحنابلة في مواجهة المعتزلة ثم الأشاعرة) أو في السياق الحديث والمعاصر هو أن الإشكالي في الظاهرة يبقى في طبيعة علاقتها بالدولة.

في القديم كان الصراع الدائر بين الحنابلة وخصومهم حول من يمثل الشرعية السُنية ومن يحقّ له تأويل النص الديني. هذا ما جعل الحنابلة وورثتهم من الوهابية أصحاب تَوجُه حركيٍّ تكفيريٍّ يرى في نفسه الوصي على الدين بما يخوّل لحراكه أَن يكون خارج نطاق الدولة القائمة.

لم يختلف الأمر جوهريا في السياق الحديث إذ كانت علاقة أطراف من السلفية بالدولة الوطنية الحديثة احتجاجيةً ورافضة للنمط المجتمعي المؤسساتي القائم. لكن ما انتهت إليه الأوضاع باعتماد قراءة السياقين القديم والحديث تفيد أن السلفية الجذرية التكفيرية مُنكرة لشرعية الدولة الوطنية القائمة ومعها المنظومة الإقليمية المرتبطة بالسياق الوطني القطري.

* إلى جانب هذه المحددات تم التأكيد على أنّ الحاجة إلى إرساء فضاء للوساطة بين ممثلي التيار السلفي وممثلي الحكومة والمجتمع المدني ينبغي أن يتنبه إلى العوائق الهامشية التي كثيرا ما يقع التغافل عنها لأنها قادرة، رغم كونها معطيات جانبية، على أن تكون عنصر مفاجأة وتعطيل لترشيد الخلاف والحد من استعمال العنف.

من أبرز هذه المعوقات نذكر أن النزوع إلى الاحتجاج الممكن (Le potentiel de revendication) يبقى قائما حتى بعد فشل المحاولات الاحتجاجية الراديكالية لما يجده هذا النزوع من محركات استفزازية. من أهم تلك المحركات " السلفيات المُدَجّنَة

(المدخلية) و"السلفية الماركسية الاستئصالية " والدعوة للرجوع إلى " الدكتاتورية" بالالتزام بالحلول الأمنية البوليسية أساسا والتي تُمعِن في تتبع من يحمل أفكارا سلفية تعتبر "متطرفة" رغم أنها لا تسعى لحمل السلاح ضد الدولة والمجتمع.

اتجهت أعمال الورشة في جزئها الثالث إلى مجالات اهتمام المشاركين بالجوانب الإجرائية الميدانية قبل المرور في خاتمة الأعمال إلى التوزع في لجان استخلاص التوجهات واقتراح التوصيات التي ينبغي التركيز عليها من أجل تحصين الانتقال السياسي في تونس وما يتطلبه من سياسات وطنية بديلة.

4. دوائر الإدماج الأربع

جاءت شهادة أحد مؤسسي حزب من التيار السلفي في الجزء الثالث من الورشة لتؤكد أن القمع البوليسي المسلط على مؤسسي الحزب وأعضائه لم يكن ليساعد على القيام بالتكوين الحزبي الضروري الذي يسمح بالنمو والتوسع المدني السليم.

يضاف إلى هذا أن مناخ المتابعة والتضييق لا يمكن أن يتيح تطورا فكريا فضلا عن القيام بالمراجعات المتعلقة ببعض مقولات النشأة الخاصة بمسائل مثل "أولوية النقل على العقل" أو "الامتناع عن إعطاء الشرعية لنظام سياسي يرفض تمكين المجتمع من الحريات العامة" أو أن "الانتخاب مُنافٍ للتوحيد" وأن "الدستور كفر".

أساس هذه العوائق السياسية نابعة من أطروحة الديمقراطية الانتقائية المشروطة التي تعتبر أن "لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية" والتي تؤدي إلى نظام قمعيّ مغلق لا يسمح بالتعامل معه حتى ممن لم يتبنَ العنف ولا يدعو إلى المواجهة المسلحة للنظام القائم.

من هذا المستوى الأول من مستويات التجربة الواقعية لحزب سياسي "أصولي" اعتُبِر سلفيا دون مبرر واضح تتحدد الدائرة الأولى لمقاربة الإدماج. هي **الدائرة السياسية** التي تتطلب عملا جماعيا ضمن الإطار القانوني من أجل دعم شرعية الدولة التي يمكن للأطراف السلفية أن تنظوي فيها خاصة إذا وقع تجاوز الحل الأمني البوليس الخالص.

اتجه اهتمام المشاركين في هذا القسم الثالث من أعمال الورشة إلى الجانب الإجرائي الثاني المتعلق بالمجال الديني في تونس وما اتصف به من غياب الخاصية المؤسسية الحقيقية منه.

نحن أمام مجال مفكك لا تكامل للرؤية بين عناصره لكونه لا يتوفر على ديناميكية ناظمة وروابط عضوية جامعة بين مكوناته (ديوان الإفتاء - جامعة الزيتونة – المجلس الإسلامي الأعلى - وزارة الشؤون الدينية – الخطاب المسجدي والإعلام الديني الرسمي والخاص- وزارة التربية- الكتاتيب).

يحتاج هذا المشهد المُتشظي، إضافة إلى الإرادة السياسية، إلى كفاءة مؤسسية وقدرة ذاتية تبني له رؤية وتكوينا وسياسات تشاركية لا يمكن للسلفيين أن يُستبعَدوا منها.

ضمن هذه **الدائرة المؤسسية** يمكن إنشاء حوار وطني خاص بالشأن الديني يُخَفِّظُ من حالة التشنج ويقلص بنسبة كبيرة من إمكانيات أن يتحول المجال السلفي، بما يتصف به من تعدد وهشاشة، إلى بيئة تساعد ثغراتُها على الاختراق الخارجي خاصة بما يحمله من جنوح إلى العنف.

في الدائرة المؤسسية تعالج المشاغل الإجرائية والاجتماعية والفكرية بما تشجع عليه من قرارات مؤسساتية ذات فاعلية إدماجية.

إنها دائرة تستطيع توفير شروط ترشيد الخلاف بإقناع السلفيين بالدخول في النظام القائم والمشاركة الإيجابية فيه كي تكتسب الصبغةَ القانونية من خلال اختيارات واعية سواء أكانت انتظاما حزبيا أم نشاطا جمعياتيا علميا أم تضامنيا خيريا.

عند هذا الحد اهتمت أعمال الورشة بجانب بارز من مظاهر الضعف الداخلي للتيار السلفي في تونس وهو أنه حراك دون قيادات كبرى قادرة في المستوى التنظيري العلمي والفقهي على التأثير في السجال الديني الدائر خاصة في الجانب المشرقي للبلاد العربية.

تلك هي **دائرة المرجعية العلمية** التي تبرز باعتبارها ثالثةً دوائر الإدماج لما تعبر عنه من حاجة الساحة الدينية التونسية إلى سند مرجعي علمي وفكري لا تجده إلا بالانشداد إلى ما يُنتَج في الخارج نظرا لافتقادها القدرة على إنتاج مرجعياتها المميزة لها.

من ثم تتجه عناية هذه الدائرة المرجعية إلى إيجاد أطر تنظيرية وفكرية، اجتهادية وفقهية ذات مصداقية وقدرة على تأطير الحالة الدينية عموما والسلفية خصوصا بما يُسهم في إدماجها وجعلها فاعلا من الفاعلين المؤثرين في إرساء مشهد ديني جديد في تونس.

في هذا المستوى شهدت الورشة مشاركة أساتذة من جامعة الزيتونة بتونس وأساتذة من ذوي الاختصاصات العلمية والإنسانية المختلفة كانت مساهمتهم معبرة عما يمكن أن توفره المؤسسة الجامعية التونسية العريقة والحديثة من الفرص والإمكانيات لبناء قدرة داعمة لهذه الدائرة المرجعية العلمية سواء فيما تتجه إليه من تكوين بمناهجها المعرفية وفي برامجها

البحثية ومضامينها العلمية أو فيما تدعو إليه من ندوات وورشات أو في عموم نشاطها الثقافي والحواري والتشاركي.

من أجل تفعيل هذه الدوائر الثلاث يبرز المجال الرابع الذي يتعلق **بـدائرة الوساطة وفضاء التعايش** الذي يمكّن من تحليل الخلافات وإتقان الأساليب اللاعنفية في التعامل معها ويفتح آفاق للمشاركة السياسية القانونية.

تمثل هذه الدائرة المركز الديناميكي الذي تنتظم حوله حركة الدوائر الثلاثة الأخرى (السياسية والمؤسسية والمرجعية) بما يؤدي بمختلف مكونات فعلها إلى التكامل في الأداء والتسديد تحصينا لقواعد المشاركة السياسية ولعملية الانتقال السياسي السلمي.

السؤال الإجرائي المحدد لطبيعة هذه الدائرة ونوع نشاطها يتعلق بـ: هل يمكن "صناعة" مفاوضين لإدارة المجال الديني وتسهيل القيام بالمراجعات العلمية والفكرية اللازمة؟ وكيف يتحقق ذلك؟

هو سؤال يتجاوز المعالجات الظرفية والمناظرات العقيمة التي لا تُخرج الحقل الديني من مخاطر ما يشهده من سيولة الفاعلين فيه.

حصيلة هذه الدائرة في أدائها الخاص هو توفير الفاعلية والمجال اللذين يُمكّنان من نجاعة سياسات الفترة الانتقالية قصد إيجاد بدائل للعنف السياسي وتعزيز حظوظ التماسك المجتمعي من خلال تيسير تعارف التوجهات الدينية والإيديولوجية المختلفة وحوارها.

ما انتهت إليه مناقشات الورشة في هذا الخصوص هو أن رهان إيجاد الوسيط أمر متاح لأكثر من اعتبار. هناك من جهة عدد من المراجعين في تونس ممن يمكن الاعتماد عليهم لتفعيل عمل هذه الدائرة وتنشيطها بدعم من ذوي الاختصاصات العلمية والانتماءات السياسية والاجتماعية ممن يمكن انضمامهم لهذا الرهان. إلى جانب هذين العنصرين فإن المجلس الإسلامي الأعلى ومجمع بيت الحكمة بتونس يصلحان لأن يكونا الطرف المفاوض الذي تخوّل له الدولة التحاور مع المراجعين بعد القيام بتطوير نظام المؤسستين وإعادة تركيب عناصرهما. هذا فضلا عما تفيده التجربة المغربية في خصوص قيام سلفيين قياديين بمراجعات نوعية أدّت إلى نتائج مشجعة جدا.

بهذا توصّلت أعمال الورشة التفاعلية بقسمها الثالث إلى عناصر رؤية استباقية تتيح تجاوز حالة السيولة والانفراط التي تهدد مجالات الحقل السلفي خاصة فتساعده على هيكلة مجاله ومراجعة مقاربته وتيسير سبل إسهامه الفعلي في العمل السياسي الوطني. وهذا ما توصلت إليه اللجان المتفرعة عن الورشة فيما صاغته من توصيات كانت ثمرة أعمال كامل جلسات الورشة وما تلاها من تشاور واستخلاص.

5. التوصيات

تركزت توصيات اللجان الفرعية التي اختُتمَت بها أعمال الورشة التفاعلية الخاصة بـ "تطور التيار السلفي في تونس: الواقع والمآلات" على جملة من التوجهات والاقتراحات العملية التي تُقرَ في مجملها بأهمية **المقاربة التمييزية** عند التعاطي مع الحراك الواسع للتيار السلفي في تونس بمختلف توجهاته.

ما التقت عليه هذه التوصيات في إقرارها بالمقاربة التمييزية هو أنها **لا ترى مُسوّغا للمساواة بين التيار السلفي في تونس وبين الحركة الجهادوية** التي تقتصر على رفض البدع مُختزلةً فاعليةً الواقع والتاريخ ومعتبرةً الجهاد مرادفا للقتال بل تزيد فتحَمل معنى القتال دلالة القتل خاصة.

من جهة أخرى اعتبر المشاركون أن **تطور الجماعات السلفية غير العنيفة أمر ممكن** وأن الذي أفسد هذه الإمكانية إنما هو خطاب الحرب التعميمي على الإرهاب في المنطقة العربية مع ما صاحبه من تصلب المقاربة الأمنية التي لا تساعد على إنجاح الانتقال السياسي السلمي.

بهذا فإنّ توصيات الورشة اندرجت تحت عنوان عريض هو **أولوية الحوار الوطني المفتوح** على المكونات السلفية العاملة في تونس من أجل الانخراط في عملية المشاركة السياسية والمُقبِلة على فضاء للوساطة الآمنة لإدارة الحوار بين أطراف الخلاف قصد الاعتراف والاحترام المتبادلين في ظل القانون والأمن واستقرار الدولة.

* بناء على هذه التوجهات الكبرى تعينت التوصيات في أربعة محاور عملية هي التالية:

أولا: العلاقة بالدولة

- مراجعة وضع وزارة الشؤون الدينية وديوان الإفتاء تنظيما ومضمونا وإمكانيات مادية.
- إنشاء مجلس مستقل للحوار الاجتماعي والديني يساعد على إدارة الشأن الديني.
- الإدارة التشاركية للشأن الديني (الدولة -المجتمع المدني - أطر الوساطة -الكفاءات الوطنية).
- التنسيق بين مؤسسات الشأن الديني (الوزارة – الزيتونة – الإفتاء - المجلس الإسلامي).

- دعم التعليم الزيتوني الخاص الموجه للعموم وإحاطته بالعناية والمساعدة اللازمتين.
- ترسيخ قيم الحوكمة الرشيدة للقضاء على البيروقراطية والولاءات والزبونية.
- الكف عن استبعاد الأئمة المؤثرين والقادرين على مقاومة الإرهاب.
- تجنب التحيز إلى جمعيات دينية (مثل الأحباش) مقابل إهمال جمعيات أخرى.

ثانيا: تأهيل الأئمة والخطاب المسجدي

- إحياء معهد الأئمة ليمارس مهامه الأساسية خاصة التوعوية بعيدا عن التحزب.
- تأهيل الأئمة علميا وحضاريا وتواصليا ليكونوا قادة رأي ذوي مصداقية.
- تمكين الأئمة من دورات تدريبية تُقدِرهم على إدارة الحوار وفض النزاعات والوساطة.
- الاهتمام بتكوين الأئمة والوعاظ لترسيخ قيم المواطنة والكونية ونبذ العنف والإقصاء.
- فصل المهام الوعظية عن المهام الإدارية في وزارة الشؤون الدينية.

ثالثا: الجمعيات الدينية

- إقرار نظام الأوقاف لدعم جهود الحكومة وتمكين المجتمع من ممارسة إرادته المستقلة.
- تجميع الجمعيات الدينية في مؤسسات جامعة عوض التعدد غير المُجدي.
- تشجيع جمعيات للوساطة تحظى بالثقة والمصداقية والقبول من مختلف الأطراف.
- تكوين مسؤولين جمعياتيين مؤثرين في الرأي العام وقادرين على العمل المؤسسي الوسيط.
- إسهام المجلس الإسلامي الأعلى ومجمع بيت الحكمة في مهام الوساطة وإدارة الشأن الديني.

رابعا: التعليم والإعلام

- إقامة حوار وطني حول الشأن الديني بتعاون مع جامعة الزيتونة وكلية آداب منوبة.
- العناية بالبرامج التعليمية ومضامينها الدينية والمدنية بصورة متكاملة ومعاصرة.
- ترجمة الفصل السادس من الدستور إلى مادة تربوية في التفكير الإسلامي والتربية المدنية.
- العناية بالبرامج الدينية المقدمة في وسائل الإعلام العمومي.

الحوصلة

أي مستقبل للظاهرة السلفية في تونس المعاصرة؟ كيف تُسهم أطراف الوساطة في تيسير انخراط أطراف الخلاف في عملية مشاركة سياسية ناجحة أساسها الإدارة التشاركية والفاعلية المؤسسية؟ أية سياسات إجرائية ينبغي اعتمادها في المستويات الرسمية والمجتمعية لإقامة خطة إدماجية للتيارات السلفية تقطع الطريق على "استراتيجية التوحّش"؟

من هذه الأسئلة العملية تتحدد إمكانيات استشراف آفاق الحراك الوطني في تونس مؤكدةً أن الحدَّ من عوامل الإقصاء السياسي للأطراف الفاعلة ذات المرجعية الدينية هي المسلك الأنجع لصياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات دينية متطرفة وعنيفة.

هي بذلك أسئلةٌ تتضمن الإجابةُ عنها المعالجةَ المنشودة لإشكالية الدولة الوطنية القطرية وما تواجهه من مصاعب وتحديات قضايا المواطنة والسيادة والعدالة الاجتماعية والحوار الوطني وحقوق الأقليات والعلاقات الدولية.

بذلك جاز القول إن وراء " شجرة" الظاهرة السلفية في تونس وما يعتمل فيها من تطور وما تؤشر عليه من مستقبل تختفي " غابة" الرهانات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية التي تطرح نفسها بقوة على تونس خاصة وعلى المنطقة المغاربية والعربية عامة بل على المستوى الدولي.

ذلك هو الرهان الحقيقي الذي تطرحه قضية السلفية في تونس على النخب الوطنية المختلفة والقائمين على المؤسسات الفاعلة مُختَبرةً قدرتها على صناعة رأي عام متضامن ومتيح لتعاقد جديد واندماج وطني معاصر واعٍ بخصوصياته ومجددٍ لها